طبيعة الأوضاع الاقتصادية فى مصر خلال الفترة ما بين (٨٤٤-٨٧٥هـ/ ١٤٤٠-١٤٧١م) (*)

باحثة ماجستير
عفراء احمد سيف الكتبى
قسم التاريخ والحضارة الإسلامية
كلية العلوم والآداب الإنسانية والاجتماعية
جامعة الشارقة

دكتور
صالح محمد زكي اللهيبي
أستاذ مشارك قسم التاريخ والحضارة الإسلامية
كلية العلوم والآداب الإنسانية والاجتماعية
جامعة الشارقة

الملخص

هدفت الدراسة إلى تبيان الأوضاع الاقتصادية فى مصر فى العصر المملوكى خلال الفترة ما بين (٨٤٤-٨٧٥هـ/ ١٤٤٠-١٤٧١ م)، من خلال الوقوف على طبيعة الأنشطة الاقتصادية الرئيسية، ولمعرفة أحوال الشعب المصرى وطبيعة نظام الضرائب وأسعار صرف العملات والأجور.

إضافة إلى تبيان طبيعة الأوضاع الاقتصادية لمصر خلال فترة زمنية اتسمت بالحروب والفتن، وخاصة أنها تعتمد فى الطرح على ما كتبه ابن شاهين عن تاريخ العرب خلال معاصرته لتلك الأحداث فى القرن التاسع الهجرى (١٥م)، فهى تكشف العديد من الجوانب الاقتصادية لمصر فى ذلك العصر.

واعتمدت الدراسة على عدّة مناهج للإجابة عن إشكاليتها وتحقيق أهدافها، وهي: المنهج التاريخى وذلك من خلاله تمت مراجعة العديد من الكتب التاريخية التى شكلت ركيزة أساسية للدراسة، إضافة إلى استخدام المنهج الوصفى المقارن والمنهج الاستقرائي.

وأن سبب اختيار هذه الفترة الزمنية هو إلقاء الضوء على فترة مهمة من حقب التاريخ الإسلامي، وحقبة الدولة المملوكية، وذلك من خلال معايشة المؤرخ لجزء كبير من حياة تلك الدولة، والتعرف على الأحوال الاقتصادية لمصر خلال العهد المملوكى وما عانى به هذا العصر من اضطرابات وتناحر بين أمراء المماليك ونزاعهم على السلطة، مما كان له أكبر الأثر على الأوضاع الاقتصادية على العالم وعلى مصر خاصة.

(*) **مجلة المؤرخ المصرى، عدد يوليه ٢٠٢٤، العدد الخامس والستون.**

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها أن دور الملوك والسلاطين كان مهمًا وبارزًا فى تحديد شكل الحياة الاقتصادية فى الدولة، وهذا بدا بوضوح من خلال التغييرات التى كان يجريها الملوك عندما يعتلون العرش حيث يقومون بتغيير ملكيات الأراضى وفق ما ينسجم مع مصالحهم وحواشيهم. ولم يكن للدولة دورٌ أساسى فى حماية الفلاح المصري، فقد كان التركيز فقط على الإنتاج، وكانت التجارة من المظاهر الأساسية للنشاط الاقتصادى المملوكي. إلا أن سياسة المماليك الاحتكارية لم تكن إيجابية وإنما انعكست على تجارتهم مع دول العالم الأخرى وما أدى إلى تدهورها نتيجة الغلاء وارتفاع الأسعار والنهب، والفساد وظلم الجلبان.

الكلمات المفتاحية: العصر المملوكي– الاقتصاد – التجارة – الزراعة– الأنشطة المالية.

Abstract

The study aimed to clarify the economic conditions in Egypt in the Mamluk era during the period between (844-875 Ah/ 1440-1471 ad), by identifying the nature of the main economic activities, and to know the conditions of the Egyptian people and the nature of the tax system, currency exchange rates and wages. In addition to showing the nature of the economic conditions of Egypt during a period of time characterized by wars and strife, especially since it relies in the presentation on what Ibn Shahin wrote about the history of the Arabs during his contemporary of those events in the ninth century AH (15 ad), it reveals many economic aspects of Egypt in that era.

The study relied on several approaches to answer its problem and achieve its goals, namely: the historical method, through which many historical books were reviewed, which formed a basic pillar of the study, in addition to using the descriptive comparative method and the inductive method.

The study came to a number of results, most notably that the role of kings and Sultans was important and prominent in determining the shape of economic life in the state, and this was clearly evident through the changes that Kings were making when they ascended the throne, where they change land ownership in accordance with their interests and entourage. The state did not have a fundamental role in protecting the Egyptian peasant, the emphasis was only on production, and trade was one of the main manifestations of Mamluk economic activity. However, the monopolistic policy of the Mamluks was not positive, but reflected on their trade with other countries of the world,

which led to its deterioration as a result of high prices, looting, corruption and the injustice of the robes.
Keywords: Mamluk era- Economy- Trade- Agriculture- Financial Activities.

المقدمة

تكّتسب الحياة الاقتصادية لأى دولة من الدول على مرِّ العصور، أهمية بالغة فى تكوينها وشكلها العام حتى إنَّ الاقتصاد بات محددًا رئيسًا لصورة الدولة وعلاقاتها مع غيرها من الدول الأخرى. فهناك تداخل كبير بين علمى الاقتصاد والسياسية، وهذا ما جعل كلًّا من العلمين مرتبطًا بالآخر؛ فنجد أنَّ شكل الحالة الاقتصادية فى أى دولة هو تعبير عن شكل الحياة السياسية فيها، وربما تكون أحيانًا صورة وفرعًا من الحياة السياسية ذاتها لتلك الدولة.

وتتطابق الحالة الاقتصادية التى مرَّت بها مصر خلال العصر المملوكي، مع ما سبق ذكره. إذ كانت الحياة السياسية فى مصر خلال فترة عصر المماليك الجراكسة (البرجية) عاملًا مؤثرًا على الحياة الاقتصادية، سواء أكانت الحالة السياسية تتسم بالاستقرار أم بالفتن والاضطرابات. وعندما اتسمت صورة الحياة السياسية فى الدولة المملوكية بكثرة الفتن والاضطرابات، والثورات الداخلية، والحروب خارجية، انعكس ذلك على صورة الحياة الاقتصادية حينها، ما أدى إلى تراجعها فى مختلف مجالاتها وأنشطتها سواء أكانت الزراعية أو الصناعية أو التجارة أو غيرها من الأنشطة الاقتصادية الأخرى كالمالية. حيث أثرت حالة اللااستقرار خلال فترة الحكم المملوكى لمصر على دور الدولة، حيث تراجعت عن التزاماتها تجاه الحياة الاقتصادية خاصة الزراعية منها، فأهملت صيانة مشاريع الرى والجسور والترع، مما أدى إلى الفيضان غير المنتظم لنهر النيل ما أثر سلبًا على الحياة الزراعية وتعرض البلاد للمجاعات

والاوبئة بالرغم من الإمكانات الاقتصادية الضخمة للتى تتميز بها مصر. كما تدهورت الصناعة والتجارة الداخلية والخارجية بسبب الضرائب الباهظة وانعدام الأمن، واحتكار أمراء المماليك على معظم الإنتاج. وقد أدى ذلك إلى حدوث العديد من الثورات الشعبية ضد سلاطين المماليك.

لذلك، تهدف هذه الدراسة إلى تبيان الأوضاع الاقتصادية فى مصر فى العصر المملوكى خلال الفترة ما بين (٨٤٤-٨٧٥هـ/ ١٤٤٠-١٤٧١ م)، وذلك من خلال الوقوف على طبيعة الأنشطة الاقتصادية الرئيسية آنذاك، ولمعرفة أحوال الشعب المصرى وطبيعة نظام الضرائب وأسعار صرف العملات والأجور والرواتب، وذلك بالاعتماد على أهم المصادر التى أرخت لهذه الفترة وهو مطبوع «الروض الباسم» لابن شاهين وهو عبد الباسط بن خليل بن شاهين الحنفى الأصل.

أولًا- إشكالية البحث: الترابط بين طبيعة الحياة السياسية التى تمر بها الدول وشكلها الاقتصادي، يترك تأثيرًا كبيرًا على حالة الاستقرار فى الدولة. وهذا ليس بجديد، وإنما يعود إلى قرون عدَّة قد مضت، فخلال فترة حكم الدولة المملوكية الثانية فى مصر فى منتصف القرن السابع الهجري، اتسمت الحياة الاقتصادية حينها بالتراجع والتدهور نتيجة خضوع مصر لحكم فئة عسكرية غريبة عن المجتمع المصري. لذلك نجد أنّ طبيعة التغيرات السياسية التى حصلت آنذاك أثرت على شكل الحياة الاقتصادية للدولة المصرية. ومن هناك تنطلق إشكالية هذه الدراسة والتى تحاول البحث عن طبيعة الحياة الاقتصادية فى مصر خلال فترة العصر المملوكي. وتتمثل إشكالية الدراسة بالتساؤل الرئيس الآتي: **كيف كانت طبيعة الأوضاع الاقتصادية فى مصر خلال العصر المملوكى فى الفترة ما بين (٨٤٤-٨٧٥هـ/ ١٤٤٠-١٤٧١ م)؟**

ثانيًا- أهمية الدراسة: تتأتى أهمية الدراسة من كونها تتطرق إلى دراسة

التاريخ الاقتصادى لفترة تاريخية هامة من حياة الدولة المصرية لما لها من أهمية وأثر واضح. فهى تسعى إلى تبيان طبيعة الأوضاع الاقتصادية لمصر خلال فترة زمنية اتسمت بالحروب والفتن، وخاصة أنها تعتمد فى الطرح على ما كتبه ابن شاهين عن تاريخ العرب خلال معاصرته لتلك الأحداث فى القرن التاسع الهجرى (١٥م)، فهى تكشف العديد من الجوانب الاقتصادية لمصر فى ذلك العصر.

ثالثًا- منهجية الدراسة: اعتمدت الباحثة فى هذه الدراسة على عدَّة مناهج للإجابة عن إشكاليتها وتحقيق أهدافها، وهي: المنهج التاريخى وذلك من خلاله تمت مراجعة العديد من الكتب التاريخية التى شكلت ركيزة أساسية للدراسة، إضافة إلى ذلك، تم استخدام المنهج الوصفى المقارن والمنهج الاستقرائي، للتوصل إلى النتائج المرجوة منها.

رابعًا- خطة الدراسة: قسمت الدراسة إلى أربعة مباحث مشفوعة بخاتمة تتضمن النتائج والتوصيات:

المبحث الأول- طبيعة الأنشطة الزراعية.

المبحث الثاني- الأنشطة التجارية.

المبحث الثالث- الأنشطة الصناعية.

المبحث الرابع- الضرائب والنقود.

الخاتمة (النتائج والتوصيات).

تمهيد

ترجمة حياة المؤلف وأهمية الكتاب

أولًا- ترجمة حياة المؤلف:

ابن شاهين، هو زين الدين أبو المكارم عبد الباسط بن أبى الصفاء غرس الدين خليل بن شاهين الملطى الظاهري، ويعود نسبة إلى الظاهر برقوق أشهر سلاطين الجراكسة، وكان والده أميرًا مملوكيا. ولد فى مدينة ملطية بآسيا الصغرى، أثناء نيابة أبيه عليها، ليلة الأحد ١١ من شهر رجب ٨٤٤ هـ/٦ ديسمبر ١٤٤٠م، لأم ولد سرية اسمها شكرباي، تزوج بها والده بعد أن أعتقها فى ملطية.[١] حيث قضى عبدالباسط طفولته وشبابه متنقلًا مع والده فى الولايات التى تولاها بالشام، حيث انتقل مع أبيه إلى طرابلس الشام فى سنة ٨٥٩هـ - ١٤٥٦م، وأقاما فيها خمس سنوات، ثم خرج إلى دمشق فى أواخر ٨٦٤هـ- ١٤٦٠م، ولقد أتاح له فرصة كبيرة للقاء كثير من العلماء فى حلب ودمشق والقدس وطرابلس وغيرها.[٢] وقد شارك عبد الباسط فى الحياة العلمية بالقاهرة مشاركة جادة، فقد تولى تدريس العلوم الدينية فى الخانقاة الشيخونية التى بناها الأمير سيف الدين شيخو العمري، سنة ٧٥٦هـ وفرغ من بنائها ٧٥٧ هـ، ورتب فيها أربعة دروس على المذاهب الأربعة، كما درس فيها علم الحديث، ورتب منشأ المدرسة لكل من الطلبة فى اليوم الطعام واللحم والخبز، وفى الشهر الحلوى والزيت والصابون، وأوقف عليها الأوقاف.[٣]

وكان شغف عبد الباسط بدراسة علم الطب، ولما كان المغرب الإسلامى مشهورًا آنذاك بأطبائه، عزم مؤرخنا عبد الباسط على السفر إلى بلاد المغرب فى طلبه والأخذ عن كبار علماء الطب بها، فبدأ عبد الباسط بالتحضير للرحلة عام ٨٦٦ هـ، فذهب إلى الصعيد مدة ثلاثة أشهر، محصلًا أثوابًا قيمتها ثلاثمائة دينار للاتجار بها فى بلاد المغرب العربي، وعاد إلى

القاهرة ومنها إلى الإسكندرية لبدء رحلته إلى بلاد المغرب.[٤] وأخذ عبد الباسط العلم عن كثير من العلماء، بلغ عددهم أكثر من ٨٠ عالمًا، ففى الشام أخذ عن شيخ أبيه الشيخ أحمد بن محمد القيسى القدسى الديري، وعن الشيخ تاج الدين عبد الوهاب بن محمد بن زهرة الطرابلسي، وعن الشيخ محمد بن محمد الأوزاعى الدمشقى الصالحى الطرابلسي، وفى دمشق حضر دروس قوام الدّين محمد الرومى وَحميد الدِّين النعمانى وَغَيرهمَا من العُلَمَاء، وَقَرَأَ على جمَاعَة من فضلاء الرُّوم كالعلاء الرُّومِى قَاضِى الْعَسْكَر بهَا فِى دمشق، والبرهان الْبَغْدَادِى فِى طرابلس[٥]. وقد قضى عبد الباسط سنواته الأخيرة من القرن التاسع الهجري، والعقدين الأول والثانى من القرن العاشر الهجري، مشغولًا بالتدريس والتأليف بعيدا عن الناس، مفضلًا العزلة فى داره حتى أصيب فى السنتين الأخيرتين من حياته بمرض السل الذى ألزمه داره، أكثر من السنة، وتوفى على أثره فى الخامس من ربيع الأخر ٩٢٠ هـ (٢٠ أبريل ١٥١٤م)، بعد أن ظل ستًّا وسبعين عامًا يؤدى رسالته العلمية.[٦]

وترك عبد الباسط مجموعة من المؤلفات فى العديد من المجالات المختلفة، كالطب والفلك والفقه، بالإضافة إلى التاريخ بطبيعة الحال، لكن يلاحظ أن مؤلفاته قليلة العدد إذا ما قورنت بغيره من علماء العصر المملوكى بصفه خاصة. وربما يرجع ذلك إلى أسباب منها ضياع جزء من مؤلفاته أو ما يزال مجهولا ما لا تعرفه منها، فضلا إلى ثورته النفسية التى أشرنا إليها، حيث قال ابن شاهين (غسلت كثيرًا من أشعارى وتعليقاتي)، لكن ما بقى من مؤلفاته يعطى انطباعًا مؤكدا على اهتمامه بالتأليف. وهذه المؤلفات تعكس ثقافته المتنوعة ومن أشهر مؤلفاته ما يلي: تاريخ الأنبياء الأكابر، وبيان أولى العزم منهم، الروض الباسم فى حوادث العمر والتراجم، ونيل الأمل فى ذيل الدول، المجمع المفتن بالمعجم المعنون، غاية السؤال فى سيرة الرسول، نزهة الأساطين فيمن ولى مصر من السلاطين.

وتشهد حياة عبد الباسط العملية بأن علماء المغرب والاندلس أعجبوا به

واستفادوا منه، كما يشير إلى كثير من المواقف التى خرج منها منتصرًا على من يتصدى لنقاشه، فقد كان قوى المنطق حاضر الحجة، قادرًا على إقحام الخصوم دائما، مع حدة لسانه وسلاطته فى كثير من الأحيان، كما كان جريئا فى المجاهرة بنقد بعض الأمراء والسلاطين وبيان فشل سياستهم، وأثر ذلك على الحياة العامة، كما لم يسلم منه كبار المؤرخين، حيث انتقد كتابتهم وكشف ما بها من أخطاء ومغالطات، ويكفى أن نشير إلى موقفه من المؤرخ ابن تغرى بردى صاحب النجوم الزاهرة، الذى تعقب آراءه، وقسا على نقده بصورة غير مقبولة، فقد اتهمه بالتحيز والكذب فى رواية الأخبار[٧].

ثانيًا- أهمية الكتاب:

يقول ابن شاهين عن نفسه: "توخيت فيه ما ثبت عندى من نقل السادة المعتمدين الأخيار، أو شاهدته عيانًا، أو مستقصيًا يقينًا من الأخبار وأسأله تعالى الهداية للنطق بما يليق، والابتعاد عن الفحاش وهضم الناس، والإرشاد لإعطاء كل ذى حق حقه من غير تعصب ولا اختلاس، وأن يجعله حادثًا للوقوف عليه على فعل ما يحمده، مبعدًا عن رذائل ذوى السير الذميمة، هذا قصدى ولم أقصد الغيبة ولا النميمة، والله بذلك هو الكفيل، وهو حسبى ونعم الوكيل.[٨] وقد استخدم عبد الباسط منهجًا صارمًا تتجلى فيه الروح العلمية الجادة للمؤرخ المحقق، الذى يثبت ويطمئن لما يسجله من أمانة وصدق،[٩] ووازن عبد الباسط بين النقل الحرفى من مصادره والنقل متعرفًا المصحوب بمقولة، ولم يقبل عبد الباسط ما أمدته المصادر من معلومات على أنه مسلم بها، بل عمل على نقدها ومناقشتها وتصويب أخطائها".[١٠]

ويعتبر كتابه "الروض الباسم فى حوادث العمر والتراجم" من أشهر مؤلفاته، فهو عبارة عن تسلسل زمنى عام للبلدان الإسلامية، وبالخصوص مصر وسوريا، وقد صنفه على منوال كتابات ابن حجر والمقريزى السابقة،

والتى كانت تعالج نفس الموضوع. ولم يصلنا هذا الكتاب كاملًا، وإنما وجد ضمن قسمين طويلين مكونين من مخطوطين لمكتبة الفاتيكان، ويحتوى القسم الثانى على سيرة ذاتية له تقع فى ٥١ صفحة سجل فيها أسفاره إلى الغرب الإسلامي، والحوادث التى عاينها أو عايشها خلال تنقلاته.[١١] ويأخذ الكتاب أهميَّته – رغم الفترة التاريخية القصيرة التى وصلتنا منه – من كونه يؤرِّخ لحقبة مهمَّة من عصر المماليك فى مصر والشام، وخصوصًا الحقبة المتأخَّرة منه، والكتاب بسنواته الأخيرة يؤسّس لبداية ضعف دولة المماليك، وللسنوات الأخيرة من الوجود الإسلامى فى الأندلس، ويعرض لأخبار أندلسيّة ومغربية لا نجدها عند غيره، ويعد ابن شاهين شاهد عيان عن تلك الفترة التى عاشها، فضلا عن علاقاته الشخصية برجالات الحكم والسياسة، وصداقته الواسعة مع أهل العلم، وكبار التجار.[١٢]

ويتناول كتاب (الروض الباسم) يوميِّات سلاطين المماليك وأخبارهم، وأخبار رجالات الدولة السياسيّين، والعسكريّين، والإداريِّين، والدينيِّين، والعلماء، وعامِّة الناس. وأخبار العجائب والغرائب والنوادر والطرائف، ويعرض للحياة الثقافية، والحركة العمرانية، والاقتصادية، والتجارية، والزراعية، وللمناخ، وأحوال الطبيعة، والزلازل، والفيضانات، والسيول، والحرائق، والنكبات، وحالات الخسوف والكسوف، وتدهور القيمة الشرائية للدراهم والفلوس، وانحباس المطر، وقوافل الحجَّاج، والرياح والعواصف، والأوبئة، وقياس منسوب مياه النيل، والفِتَن والحروب، وأخبار الأعراب، وتبادل السفارات والوفود مع السلاطين العثمانيين، وملوك الفرنج ومراسم الاحتفالات، والمواكب، ورسوم السلطنة، والمناصب، والوظائف ومصطلحاتها، ووضع أهل الذمَّة من نصارى ويهود فى المجتمع الإسلامي، وخصوصًا فى بلاد المغرب، وغير ذلك من معلومات، وانفرد المؤلِّف بذكر كثيرٍ منها دون غيره من المؤرِّخين، إذ لم نجدها فى أى مصدرٍ آخر. كما أضاف كميّة ضخمة من تراجم الأعلام، وخاصة أعلام القرن

التاسع، ممّن عاصرهم، أو اتَّصل بهم والتقاهم، أو وقف على أحوالهم، وهم بالمئات، ولم يذكرهم (السخاوي) فى موسوعته المعروفة بـ "الضوء اللامع لأهل القرن التاسع". كما يعتبر الروض الباسم وثيقة تاريخية نادرة للنصف الثانى من القرن ١٥م. كما تتضمن معلومات قيمة عن العادات والتقاليد والأوضاع الاجتماعية والثقافية والعلمية والدينية والحضارية فى المجتمعات التى زارها. وذكر فيها بعض القضايا الفقهية التى صادفها فى هذه الدول، ودوَّن المناقشات العلمية التى دارت بين العلماء والفقهاء حولها، كما أورد العديد من القصص الطريفة التى وجدها أثناء أسفاره وتنقله وكانت مثار حديث الناس. وذكرت المصادر التاريخية أن الإمام عبد الباسط زهد فى آخر حياته، وتوفى سنة ٩٢٠هـ/١٥١٤.

المبحث الأول

طبيعة الأنشطة الزراعية وأحوال الفلاحين

شهدت الأنشطة الزراعية اهتمامًا من قبل سلاطين المماليك فى مصر وبلاد الشام بشكل كبير جدًا، حيث كانت الدعامة الرئيسية للاقتصاد، وهى الحرفة الأولى لغالبية الشعب وكانت المورد الأول لمعظم الأهالى آنذاك، ولقد وزعت أراضى الدولة فى العصر المملوكى عمومًا على الفرسان على شكل إقطاعات بعد أن قسمت إلى أربعة وعشرين قيراطًا، اختص السلطان بأربعة قراريط والأمراء بعشرة وما تبقى كان حصةً للفرسان.[١٣] وازداد إنتاج الأراضى الزراعية نتيجة لاهتمام السلاطين المماليك بالجسور والترع ومقاييس النيل وغيرها من أمور الزراعة، وقد حرصت الدولة منذ البداية على عدم إقامة المقطعين فى إقطاعاتهم، واستقرارهم فى مدينة القاهرة أو بلاد الشام، وكبر اقطاعات بعض الأمراء، وتوزعها ضمن أعمال متفرقة بعيدة عن مقر إقامتهم، ألجأهم لتعيين الوكلاء لإدارة هذه الاقطاعات، واهتمامهم بالحصول على واردها

فقط.[١٤] إلا أنّه ورغم ذلك أثرت حالة اللاستقرار السياسى على شكل الاقتصاد المصرى آنذاك. لذلك سيتم التركيز فى هذا المبحث على طبيعة سياسة المماليك فى الأنشطة الزراعية، ولنظام الري، والمحاصيل الزراعية، وكذلك الثروة الحيوانية.

أولا- سياسة المماليك فى الزراعة: اتجه المماليك منذ البداية إلى إلغاء مبدأ الوراثة فى الاقطاعات بعد أن كان سائدًا فى الفترة الأيوبية، وعملوا على رباط المقطعين بالمركز بصورة متزايدة عن طريق الروك أو المسح وإعادة توزيع الإقطاعات بين فترة وأخرى وتأكدت سياسة الدولة المالية.[١٥] وكان السلطان بمجرد اعتلائه للعرش يعمل على إحداث تغييرات واسعة فى توزيع الإقطاعات للحصول على أفضل الإقطاعات لنفسه ولمماليكه، وترقيتهم لأعلى الرتب، ومنحهم الإقطاعات المتوافقة مع هذه الترقيات.[١٦]

استغل السلاطين هذه السياسة استغلالًا سيئًا فى الفترة المملوكية الثانية، فعندما تسلم السلطان "جقمق" الحكم خلال الفترة ٨٥٧-٨٤٢ هـ /١٤٣٨-١٤٥٣م، عمل على توزيع الإقطاعات على مؤيديه (مماليك المؤيد شيخ) الذين دعموه فى الوصول للسلطنة، فاستولوا على الإقطاعات الهائلة، بعد أن كانوا فقراء يعيشون بالكدية وترقى جماعة من "الأرباش"، وأثرى جماعة منهم من كان يعيش بالكدية والشحاذة.[١٧] بذلك أصبحت الإقطاعات فى عهد السلطان "إينال" ٨٥٧- ٨٦٥ هـ /١٤٥٣-١٤٦٠ أرزاقها مقسومة للبر والفاجر.[١٨] وفى عام ٨٧٢ هـ، أقطع السلطان "قايتباي" جماعة كبيرة كثيرة العدد عدّة إقطاعات، وخرَّج لهم الكثير من العطايا السلطانية.[١٩]

وفى ذلك الوقت، كانت العناية بالزراعة عمومًا فقط لزيادة الإنتاج دون الاهتمام بأحوال الفلاحين وأوضاعهم، فلقد كان الفلاح فى عصر السلاطين المماليك على شكل "قن" ليس له من الأرض وخيراتها إلا القليل، وكان الفلاح

لا يتناول إلا الشعير والجبن القريش والبصل، فالغلال لصاحب الإقطاع عمومًا، أمَّا الفلاحون فكانوا يتساقطون بسبب ما يعانونه من فقر وذل، ولم ينالوا من المماليك سوى الازدراء والاحتقار، وقد فرضت عليهم الضرائب والمغارم. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل زاد تعقيدا بثورات العربان على الفلاحين، التى كانت تنهب محاصل الفلاحين ومواشيهم.[٢٠]

ثانيًا- نظام الري: تشكل زيادة النيل العنصر الأساسى لنظام الرى فى مصر، وهذا ما دفع الدولة والسكان من الفلاحين وأهل المدن إلى مراقبة هذه الزيادة، ومعرفة تقدمها التدريجي؛ لأنها تقرر حالة الرخاء، أو المجاعة للسنة القادمة، والقضية الأساسية للزيادة ترتبط بمدى ثبات النيل بعد الزيادة لفترة تتراوح بين ٢٠ – ٣٠ يومًا، كى يستكمل الفلاحون رى بقية الأراضى المختلفة، وأى خلل فى الزيادة من تقدم أو تأخر، يؤدى إلى حدوث آثار سلبية فى الإنتاج الزراعي، وحتى يستفيد الفلاحون من ذلك، لا بد لهم من إقامة الجسور، وتطهير الخلجان كل سنة، وحبس المياه فيها حتى يستوفى أهل النواحى رى مناطقهم. [٢١] وقسمت الجسور إلى نوعين: الجسور السلطانية وكان يستفيد منها عامة الناس، والجسور البلدية والتى تخص منطقة معينة أو بلدًا معينًا.[٢٢] ولشدة اهتمام السلاطين المماليك بالجسور عمومًا كانوا يرسلون فى كل سنة عددًا من الأمراء إلى مختلف المناطق لعمارة الجسور، وكان المسؤول عن بناء الجسور من الأمراء يسمى" كاشف الجسور"، وكان يرأس عددًا من المهندسين الذين كانوا يعملون مع الكاشف ويشرفون على مجموعة من البنائين والفنيين المختصين ببناء الجسور.[٢٣]

وفى عام (٨٥٠ هـ/ ١٤٤٦م) فى شهر جمادى الأول كسر البحر عن الوفاء بعد أن نزل المقام الفخرى عثمان ولد السلطان على العادة، وخلَّق المقياس،[٢٤] وفى شوال (٨٦٨ هـ/ ١٤٦٤م) حصل الوفاء للنيل المبارك، وتهيّأ

السلطان للنزول لكسر الخليج بنفسه، وبات على ذلك، ثم أصبح فى أبَّهة فتوجَّه إلى مصر وعبر إلى الروضة على عادة من تقدَّم من الملوك فى ذلك، وخُلِّق المقياس بحضرته، ثم عاد وركب وعاد إلى القلعة من حيث جاء، وبين يديه أربعة فدخلوا على الخيول المسرَجة بالسروج الذهب والكنابيش الزركش التى من الإسطبلات السلطانية والأربعة هم الأتابك جَرِباش المحمدى كرد، وقَرقماس التاجى أمير مجلس.[٢٥] وتمُربُغا رأس نَوبة النُوَب، وعليهم الخلع. وأمّا خدم المقدّمين كانوا بين يديه بالخِلَعٍ لا غير، من غير أن يحملوا على الخيول السلطانية، وكان حفلًا عجب فيه الناس من نزول السلطان لبُعد عهدهم من ذلك، فإنه كان فى سنة ثلاثٍ وثلاثين فى دولة الأشرف برسباي، ثم انقطع ذلك إلى هذا الزمان، فأعاده هذا السلطان فى هذا اليوم فى هذه السنة، وبين الفعلين زيادة على الأربع والثلاثين سنة.[٢٦] وفى شهر ذى القعدة (٨٧٠ هـ / ١٤٦٦م)، توقَّف النيل عن الزيادة ستة أيام متوالية، فقلق الناس لذلك، واضطربوا فيما بين ذلك غاية القلق والاضطراب الذى لا مزيد عليه، وتوجّه القضاة وجماعة من الأعيان والفقهاء إلى المقياس للاستسقاء والابتهال إلى الله تعالى هناك، ولما كان وقت صلاة الجمعة تزايد ابتهال الخطباء على المنابر بذلك والناس بتفاؤلهم، وكثر بكاؤهم ونحيبهم وخشعت بعض القلوب، فأصبح فى يوم السبت ٢٧ من هذا الشهر، وقد زاد البحر، فسُرَّ الناس بذلك وبُشِّروا وفرحوا، واستمرت الزيادة، ولِلَّه الحمد، ودامت كذلك إلى أن كان الوفاء.[٢٧]

ثالثا- المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية:

يأتى القمح فى مقدمة أهم الحاصلات الزراعية وكذلك الكتان وقصب السكر والشعير والفاكهة بأنواعها والخضروات، وتعرضت المحاصيل الزراعية لخطر الآفات الزراعية مثل ما حدث فى شوال٨٥٥ هـ رعت الدودة جميع ما زرعه الناس من القرط، حتى كان ذلك سببا بعد ذلك لغلائه،[٢٨] وقد قام بعض

أمراء المماليك والتجار باحتكار العديد من المحاصيل الزراعية مما أدى إلى الغلاء وارتفاع الأسعار، فاحتكر يشبك الدوادار،[٢٩] غلال الوجه القبلى (بلاد الصعيد)، فعظم الغلاء عام ٨٧٤ هـ / -١٤٦٩ م.[٣٠] ودفعت الحاجة الماسة للحيوانات فى بعض الأعمال إلى اهتمام جميع الفئات السكانية بالعناية بتربيتها، واستخدمتها الفئة الحاكمة فى الأعمال الحربية وتموين الجيوش وسكان المدن كوسيلة للنقل ونقل البضائع وإدارة الطواحين، ويستخدمها الفلاحون فى معظم الأعمال الزراعية كالحراثة والدراس، وحفر الخلجان، وإقامة الجسور، وإدارة آلات الرى وتوفير بعض حاجاتهم من الألبان والأجبان، وتصدير الفائض إلى المناطق الحضرية. ففى رمضان ٨٥٥ هـ/ ١٤٥١م، كان الغلاء فى شدّة الإفراط فى سائر المأكولات، لا سيما اللحوم، واحتاج الفلاّحون إلى الأبقار لأجل الحرث وإلى التقاوى لأجل الزراعة.[٣١] واهتم السلاطين فى عصر المماليك بالثروة الحيوانية فأكثروا من تربية الأغنام وجلب الأنواع الممتازة، وأدى ذلك الى زيادة أعدد المواشى وارتفعت سلالتها ويقال: إن السلطان الناصر محمد بن قلاوون أقام مشروعًا مهمًّا للعناية بالثروة الحيوانية، إذ بنى حظيرة على قطعة أرض بجوار قلعة الجبل وأجرى إليها الماء من القلعة وأنشأ بها بيوتا للدواجن وأخرى الأغنام والمواشي، وأرسل لطلب أنواع ممتازة من بلاد النوبة واليمن.[٣٢]

المبحث الثاني

طبيعة الأنشطة التجارية

كانت التجارة من المظاهر الأساسية للنشاط الاقتصادى المملوكي، وقد ساعد موقع مصر والشام الاستراتيجى ومدنها وثغورها فى هذا التميز، وأسهمت الحروب الصليبية فى زيادة التبادل التجارى بين المسلمين والصليبيين، وأدت السفن التجارية دورًا كبيرًا فى نقل البضائع من الموانئ المملوكية فى مصر

والشام إلى المدن التجارية الأوروبية كالبندقية وبيزا وجاوة وغيرها، ونقلت للمسلمين الأخشاب والحديد اللازمة لصناعة السفن والأسلحة رغم الروح الصليبية وحالة العداء المستمرة بين الطرفين. وقد ازدهرت التجارة ازدهارًا واسعًا فى عصر المماليك، وذلك على الصعيدين الداخلى والخارجي:

أولًا- على مستوى التجارة الداخلية: كانت على درجة عالية من النشاط فاشتهرت القاهرة . مثلًا بأسواقها العامرة، والتى اختلفت فيما بينها حسب السلعة المباعة، فهذا سوق الشماعين، وسوق النحاسين، والفرائين لبيع الفراء، وهكذا. وقد انتشر نظام الحسبة فى تلك الأسواق، وذلك لمراقبة عملية البيع والشراء وجودة السلع من رداءتها، أو التلاعب فى الأسعار وغير ذلك.[٣٣]

ثانيًا- على مستوى التجارة الخارجية: كانت على حظ عظيم من الازدهار، وسبب ذلك وجود طريق التجارة الدولى وهو البحر الأحمر، عبر دولة المماليك، مما جعل مصر تقوم بدور الوسيط التجارى بين دول الشرق والغرب[٣٤] واعتمدت الكيانات الصليبية فى تمويلها على منتجات الأقاليم المختلفة فى الساحل الشامي، وصدرت السكر والقماش إلى غرب أوروبا، واهتم الإيطاليون بشراء المنسوجات المصرية الحريرية والكتانية من أسواق مصر والشام ونقلوها إلى المدن الإيطالية، إلى جانب الصناعات الزجاجية التى حرصوا على شرائها، ولا ننسى أن تجارة الترانزيت ساعدت المدن الصليبية فى ازدهارها ونقلت بضائع الشرق من التوابل والأصباغ والأخشاب والعطور والحرير والخزف[٣٥]. (٤٣) وهذا أدى بدوره إلى اهتمام سلاطين المماليك بدروب التجارة، وتأمينها، وإنشاء المؤسسات اللازمة للتجار الأجانب كالفنادق والخانات والوكالات.

ثالثا- سياسة المماليك الاحتكارية: دفع جشع سلاطين المماليك الجراكسة إلى احتكارهم بعض السلع والغلات الهامة مما أحنق عليهم تجار

دول الغرب، ودفعهم إلى اكتشاف طريق آخر للتجارة، هو طريق رأس الرجاء الصالح، مما أدى إلى بداية تدهور النشاط التجارى لدولة المماليك[٣٦] وحرص التجار البنادقة على زيادة نشاطهم التجارى مع المماليك، فعملوا على تنمية المراكز التجارية، وأرسلوا سفارة إلى مصر لعقد اتفاقيات تجارية مع المماليك، ففى عام (٨٦٥هـ / ١٤٦١م) فى عهد السلطان أحمد بن إينال أكدت المعاهدات السابقة وزادت من مدة إقامتهم لدى السلطان وأقاليمه من أجل شراء ما يلزمهم من السلع الشرقية. ويذكر ابن شاهين ذلك بقوله فى عهد المؤيد أحمد بن إينال سار فى سلطنته سيرة حسنة جميلة، وقمع أهل العناد والفساد وقطّاع الطريق، فأمنت السُّبُل والمجارى فى أيامنا فوق ما يؤمّن مع كونه مخالفًا لعادة تبدُّل الدول، وخمدت الجُلبان فى أيامه فكأنّ أفعالهم ما وقعت قط بعد ذلك الأذى، ثم أخذ فى الشفقة على الرعايا، وأظهر غاية العدل والإنصاف، وتجنَّب الجور والاعتساف، وانطلقت الألسن بحمده وشكره والابتهال إلى الله تعالى بالدعاء له باطنًا وظاهرًا سرًّا وعلنًا، وسُرّ كل أحد باستيلائه على الأمر، ومالت القلوب إليه[٣٧].

كما أصدر السلطان قايتباى عام (٨٨٥هـ/ ١٤٨٠م) قرارا قضى باحتكار بعض التجارة الشرقية، التوابل المعروفة بالشريفة أو السلطانية وحدد سعرها وفرضه على التجار، والذين استاؤوا من ذلك ورفضوا الشراء بهذا السعر، وقبض السلطان عليهم وسجنهم، ولم يطلق سراحهم إلا بعد قبولهم لقراراته التجارية ودفعوا ما طلبه منهم.[٣٨] وبعد فقد اضطربت الحالة الاقتصادية عموما، وتدهورت مظاهرها فى أواخر عصر المماليك حتى أدى ذلك إلى انتشار المجاعات والأوبئة وكثرة حالات النهب والسلب. يقول المقريزى: «وأدركت أنا والناس من أهل ثغر الإسكندرية وهم يجعلون فى مقابلة الخضرة والبقول ونحو ذلك كسر الخبز لشراء ما يراد، ولم يزل ذلك إلى نحو السبعين والسبعمائة وأدركنا ريف مصر وأهله يشترون الكثير من الحوائج والمأكولات

ببيض الدجاج وبنخال الدقيق.[٣٩]

رابعًا- أسباب تدهور التجارة: إن احتكار سلاطين دولة المماليك الجراكسة لبعض السلع والغلات الهامة، مثل التوابل والبخور - أدى إلى ارتفاع أثمانها ارتفاعا فاحشًا الأمر الذى أنزل أبلغ الضرر بالتجار الأوربيين بوجه خاص، وقد بلغت سياسة الاحتكار هذه أشدها على عهد السلطان الأشرف برسباى (١٤٢٢ - ١٤٣٨ م) الذى أبطل التعامل بالنقد البندقى وسك الدينار الأشرفى ليكون أساسا للتعامل مع التجار الأوربيين (٤٨)، ويمكن حصر أسباب تدهور التجارة فى الاتي:

١. **الغلاء وارتفاع الأسعار:** كان لارتفاع أسعار السلع ضرر كبير على التجارة فى عصر المماليك، وتعددت الأمثلة لهذا الغلاء، ففى المحرم عام (٨٥٤هـ/ ١٤٥٠م) فحش الغلاء وقلق الناس بسببه، وكانوا فى الضرر الذى ما عنه مزيد من أجله، وارتفعت الأسعار، ثم تزايدت عما كانت بعد ذلك حتى وقع البسطة فى سائر البلاد لعدم وفاء النيل، وبلغ الإردب القمح ألفي درهم، والحمل التبن بسبعمائة، ومن حينئذ لم تنحط الأسعار إلا يسيرا، وتعود، بل ودام الغلاء فى بعض الأشياء[٤٠].
٢. **السلب والنهب:** تعرض التجار لأعمال السلب والنهب من المماليك، الذين تعودوا على الهجوم على الأسواق للسلب والنهب نتيجة ضعف السلطان المملوكى وعجزه عن تحجيم قوتهم، ومن أمثلة ذلك ما حدث فى يوم الخميس، الثانى والعشرين من رجب عام ٨٦٩هـ/ ١٤٦٥؛ حيث ثأر جماعة من جلبان السلطان هم مماليك اشتراهم السلاطين كبارا ويختصرون فترة تدريبهم وكانوا عادة فئة مشاغبة مشاكسة، حيث توجهوا إلى مصر القديمة غائرين عليها، فنهبوا الكثير من حاراتها وحوانيتها وأفحشوا فى ذلك غاية الفحش،[٤١] وأخذ السلطان بعد ذلك فى ردع الجُلبان وأمرهم بأن يردُّوا ما

نهبوه، وندب مملوكه خير بك الخازندار،[٤٢] بأن يتوجَّه إلى مصر لعمل مصالح من نُهب منهم، ولم يحصّل لهم من ذلك الربع مما أُخذ لهم، وللَّه الأم.[٤٣]

٣. **ضعف الإدارة والفساد:** ضعف سلاطين الجراكسة فى مواجهة مماليكهم، وعدم قدرتهم على اتخاذ موقف قوى تجاه مماليكهم، وانشغال أمراء المماليك فى صراعاتهم فيما بينهم، أدى هذا إلى فساد النظام الإدارى فى الدولة، وعدم تفكير السلاطين فى تحقيق العدل، ومن أمثلة ذلك فى يوم الاحد الثالث من شهر شعبان٨٦٩ هـ /١٤٦٥م، نزل السلطان من القلعة بغير قماش الموكب، وتوجّه إلى مصر العتيقة، وهو يظنُّ أن أهل مصر لا بدّ وأن يستغيثوا إليه، ويتشكُّوا له ما وقع لهم وحصل عليهم، وقصد أنه إذا وقع منهم ذلك، فأخذ فى تطييب خواطرهم، وأخمد ذلك فى نزوله، وما نزل إلّا بسبب ذلك، وذلك لما كان من بعض الأمراء من أهل الجند، فإنه خوّفه من دعاء العامّة ومن ثورتهم، وأن ذلك مما لا يتلافى إلّا بتعبٍ كبير. فلما نزل بهذا القصد، واجتاز شوارع مصر، وجدها قد زُيّنت لمروره. ثم لما رآه العوامّ ضجُّوا بالدعاء له بالنصر، ولم يذكروا ولا الواحد من الكائنة، ولا ما وقع لهم، ولا تكلّم بكلمة واحدة فى مثل ذلك، حتى حصل لذلك الأمير الذى خوَّف السلطان من عواقب العوامّ غاية القهر. ثم عاد السلطان ودخل فى عَودته لمنزل أحمد بن العَيني، سِبط زوجته الخوند شُكْرباى الأحمدية.[٤٤]

٤. **استمرار ظلم جلبان المماليك**: نتيجة ضعف سلاطين الممالك وتركهم لأمرائهم يفعلوا ما يحلوا لهم، زاد فساد المماليك، ومن أمثلة ذلك فى شهر محرم (٨٧٠ هـ/ ١٤٦٥م) زاد شرّ الجُلبان من مماليك وتشويشهم وفسادهم، وتسلَّطهم على عباد اللَّه تعالى، وظلمهم وعسفهم، وقَرُبَت سِيَرُهم من سِيَر جُلبان الأشرف إينال، بل جدّوا جِدَّهم، واقتفوا أثرهم، وصار من له عند آخر طلب أو حقّ أو غير ذلك لغرض من الأغراض الفاسدة ونحوها،

يجيء إلى الواحد من الجُلبان فيركبه إلى مطلوبة، وَلا يزال هذا الجَلَب بالمطلوب حتى يصل الطالب إلى غرضه بعد البهدلة والضرب أحيانًا، والسبّ وغير ذلك، وحصل على التجار بسبب ظهور هؤلاء الأجلاب غايةُ الضرر والتشويش، وصاروا يأخذون ما يريدونه منهم بأقلَّف من رأس المال، بل برُبْع القيمة، بل بأقلّ، بل وفى الأحيان بغير ثمن، وعمَّت بهم البليِّة، وزادت الأذيَّة، وبلغ السلطان ذلك[٤٥]. ورجع من جاء بالخيبة، وزاد بهذا فساد الجُلبان، ولو أنهم إذا أخّروا بالمشترين يعيدون فائدة يسيرة، ويأخذون أو يأخذون بما قام على البائع، لَطَاب الأمر، لكنهم كانوا إذا أخَّروا بمشترين شيئًا بمثلهم مثلًا أُعطوا نصفه، أو أقلّ، أو أكثر قليلًا، وإن امتنع البائع أخذوه بغير شيء، وذلك بعد بهدلة صاحبه. وزادت بعد هذه المناداة شرور هذه الجُلبان على الباعة، حتى باعة أصناف المأكل.[٤٦]

المبحث الثالث

طبيعة الأنشطة الصناعية

ازدهرت فى عصر المماليك نظرا لكثرة الثروة، وقد حرص المماليك على ازدهار بعض الصناعات كصناعة السفن والصناعات الحربية، خاصة عندما هددهم أعداؤهم بغارات كثيرة على شاطئ البحر المتوسط. وقد ارتقت كثير من الصناعات كصناعة المنسوجات، والمعادن، والبرونز والنحاس والذهب والفضة، وكذلك صناعة الزجاج. وقد اشتهرت بعض الصناعات كصناعة السكر والخشب والمصنوعات الجلدية. وذلك لا عجب إذا احتلت الصناعات الحربية مكانًا بارزًا فى النشاط الصناعى لدولة المماليك، وقد وجد بالقاهرة فى ذلك العصر سوق كبيرة اسمها سوق السلاح ذخرت بالأسلحة المتنوعة وبالصناع الذين كانوا يصنعونها، فإذا حدثت فتنة أو نشبت حرب هرع الأمراء والجنود إلى تلك السوق وعندئذ يرتفع سعر الحديد وأجور الحدادين، لإقبال الناس على شرائها.[٤٧]

وازدهرت صناعة السفن لحاجة المماليك المستمرة لأسطول حربى قوى لحماية سواحل الدولة الكبيرة وتأديب القراصنة والمعتدين، وعمل المماليك دورًا لصناعة السفن فى الروضة والإسكندرية ودمياط.[٤٨] وفى عام ٨٦٣ هـ / ١٤٥٩م أمر السلطان الاشرف إينال بإنشاء أسطول لأجل تعيين جماعة من الجند للغزو، وكان السلطان قد لهج بعمارة الأسطول فى الشهر الماضى حتى ابتدأت بذلك فى هذا الشهر فى أوله، وأقام سنقر الزردكاش شادّا متحدِّثا على ذلك. وظهر منه بعد ذلك فى أثناء إنشائه لهذا الأسطول من الظلم والعسف والتعدَّى ما لا يعبّر عنه.[٤٩]

كما استخدم النحاس بصفة خاصة فى صناعة الأوانى المنزلية والأباريق والصحون وغيرها، كذلك استخدام النحاس فى عصر المماليك فى تغطية بعض أبواب المساجد وقصور السلاطين والأمراء. وانتشرت صناعة تطعيم البرونز والنحاس بالذهب والفضة، واشتهرت بهذه الصناعة سوق الكفتيين بالقاهرة. ويشهد المقريزى على أن المعاصرين كانت لهم، فى النحاس المكفت رغبة عظيمة فلا تكاد دار تخلو بالقاهرة ومصر من عدة قطع نحاس مكفت[٥٠]، كذلك عنى المصريون فى عصر المماليك بصياغة الذهب والفضة، فأكثروا من صنع الأوانى والحلى الذهبية والفضية، وزينوها بكثير من النقوش والكتابات. [٥١]

أما الحديد، فلم تكن مصر مركزا مهما لصناعته فى ذلك العصر، ولذا استوردت مصر كميات من الأدوات الحديدية من أوروبا. ومع ذلك فقد أجاد العمال المصريون فى ذلك العصر صناعة بعض أنواع الأسلحة والدروع، فضلا عن الشبابيك والأقفال والمفاتيح. وبلغت المصنوعات الخشبية درجة كبيرة من التقدم وبرع المصريون فى زخرفة المصنوعات الخشبية عدة طرق منها الحشوات والخرط والتطعيم. وكانت تصنع من الخشب المخروط الشبابيك

والحواجز والمشربيات. أما تطعيم الخشب، فكان يتم عادة بالعاج أو الأبنوس، لا سيما فى الكراسى والمناضد والأبواب وحوامل المصاحف.[٥٢]

وازدهرت صناعة السكر وانتشرت المعاصر فى كافة أرجاء البلاد، وأنتجت كميات ضخمة منه، لكثرة استهلاكه فى الحلوى فى ذلك العصر، حتى إن استهلاك السكر على أيام الناصر محمد بلغ فى شهر رمضان (سنة ٧٤٥هـ/١٣٤٥م) ثلاثة آلاف قنطار قيمتها ثلاثون ألف دينار، منها ستون قنطارًا كل يوم.[٥٣]

والحرفيون قد خضعوا لنظام النقابات، فكان أفراد كل حرفة يكونون نقابة خاصة بهم لها نظام ثابت يحدد عددهم ومعاملاتهم فيما بينهم وبين بعض من ناحية، وفيما بينهم وبين الجمهور من ناحية ثانية، وفيما بينهم وبين الحكومة من ناحية ثالثة، ولكل نقابة من هذه النقابات رئيس أو شيخ يرأسهم، يفض مشاكل أفراد النقابة، ويرجعون إليه فى كل ما يهمهم.[٥٤]

وحرص أصحاب الحرف على استمالة ذويهم للمحافظة على أسرار الحرفة فى نطاق الأسرة الواحدة التى تتوارث هذه الحرفة أو تلك، بالإضافة إلى الاشتهار بالمكانة وجودة الأداء، وكسب رضا المنتفعين، يترتب على ذلك من رواج، إلى جانب تجنب الوقوع تحت عقاب السلطة الحاكمة ممثلة وما فى المحتسب وأعوانه،[٥٥] ولقد برع الملك الظاهر أبو سعيد تمريغا الظاهرى ببعض الصنائع بحيث كان يعمل القبى الفائقة بيده ويعمل السهام عملا فائقا ويرمى بها أحسن رمى مع الفروسية التامة، وما زال به الأمر حتى خلعوه ونفوه إلى الإسكندرية وكانت مدة ولايته ثمانية وخمسين يوما.[٥٦]

المبحث الرابع

الأنشطة المالية (الضرائب والنقود)

أولًا- الضرائب: كانت دولة المماليك دولة عسكرية تستمد شرعيتها وأسباب وجودها من حالة الحرب الدائمة، ولتمويل أنشطتها العسكرية كانت الضرائب مكونًا أساسيًا من الاعتمادات المالية للدولة، وبالرغم من إلغاء الناصر قلاوون العديد من الضرائب إلا أن ذلك العمل بهذا القرار لم يستمر وقتًا طويلًا. فقد تعددت الضرائب الباهظة التى فرضها المماليك على الشعب، من بين تلك الضرائب :

١. **ضريبة الأرض أو الخراج:** كانت تتفاوت وفقًا لدرجة خصب الأرض وحجم محصولها وتبعًا لفيضان النيل أو نقصانه.
٢. **الزكاة:** كان دافع الزكاة له مطلق الحرية أن يدفعها للإمام أو أن يفرقها بنفسه، لكن فى عصر المماليك كان الدكاوات تتفرق بمعرفة أصحابها وكما يشاؤون.
٣. **ضريبة الجوالي:** هى جزية مقررة على أهل الذمة وكان لهذه الضريبة ناظر فى مصر كان يعرف بـ" ناظر الجوالي"، وكانت ما بين ١٠ دراهم إلى ٢٥ درهمًا على الفرد الواحد،[٥٧] وقد وخلع على تغرى بردى دوادارًا للجزية، واستمر على كشف الجزية بعض الوقت.[٥٨]
٤. **ضرائب سك النقود:** كانت تؤخذ على سك الدنانير المصنوعة من الذهب والدراهم المصنوعة من الفضة والفلوس المصنوعة من النحاس.
٥. **المواريث الحشرية:** هى أموال من يموت وليس له وريث، وكان لها ناظر يسمى " ناظر المواريث الحشرية.
٦. **ضريبة المتجر:** وهى متاجرة السلطان بإحدى السلع فى أسواق القاهرة، ويتنافس مع التجار وأصحاب الحرف، وعادة ما كانت التجارة فى

الأخشاب والحديد والرصاص والصابون، وهى مواد غير قابلة للتلف.[٥٩]

٧. وكذلك كان هناك ضرائب تسمى **الثغور**، وهى ما يؤخذ من التجار الواصلين من البحر إلى أىٍّ من موانئ الدولة المملوكية، وتقدر بخمس كل ما يجلبه تجار الفرنج.

٨. **ضريبة المناجم (المعادن):** وهى أموال كانت تؤخذ لما يستخرج من المناجم من معادن وغيرها.، فمثلا الزمرد والشب المستخرج من وادى النطرون فقط احتكرها سلاطين المماليك لشدة طلب الأوروبيين عليها، وباعوها بأضعاف الأثمان، ولا يبيع أحد ولا يشترى إلا بموافقة الديوان السلطاني.

أمَّا الضرائب غير الشرعية وهى المكوس المتنوعة والتى فرضها السلاطين دون سند شرعي، بعضها موروث سابقًا، وآخر استحدث فى عهد المماليك، أغلبها من أجل جمع المال لمقاتلة المغول والصليبيين، ولم تكن ثابتة طوال عهدهم فترتفع وتنخفض حسب سياسة وقرار السلطان فى ذلك الوقت، فيقول ابن شاهين: فقد شرع السلطان قايتباى فى جمع مالٍ يستعين به على سفر العساكر فى الإنفاق عليهم، فعرض على جماعة كثيرة من أولاد الأمراء الأسياد، وعلى جماعة من الأعيان والمقطعين ومباشرى الدولة مبالغ كثيرة، وأمرهم بإحضار ذلك، وأخذ المال ممَّن لم يؤخذ منه قبل ذلك قط، وعُدَّ ذلك من سُنَنه التى لم يُسبق إليها، وأُعيب ذلك عليه لأنَّ مقامه يجل عن ذلك.[٦٠] ومن أمثلة هذه المكوس والضرائب غير الشرعية:

أ. ضريبة ساحل الغلة وهى مفروضة على الغلات والاتجار فيه.

ب. ضريبة الولاية يجمعها الولاة من عرفاء الأسواق والبغال والسجون والفراريج والأقصاب فقد كان على رأسها ما يلى:

ج. ضريبة المكوس: وهى ضريبة تؤخذ من التجار طالما يصلون ويمكثون فى البلاد.

د. ضريبة حماية المراكب: تجبى من سائر المراكب التى فى بحر النيل بتقرير معين على كل مركب، يقال له مقرر الحماية، كان يجبى ذلك من مسافرى المراكب سواء كانوا أغنياء أم فقراء

وفى بعض الأحيان كان سلاطين المماليك يبطلون بعض الضرائب، من أمثلة ذلك فى شوال (٨٥٣هـ / ١٤٤٩م) حيث أبطل السلطان (الظاهر جقمق) مكس الجلود بسائر أسواق الأساكفة بالقاهرة.[٦١] ومن الأمور التى تثير الضحك أنه تم فرض ضريبة (التزام القرع)، وسبب فرض هذه الضريبة أن أحد المماليك انكشف رأسه وهو يلعب بالرمح أمام السلطان برسباى فى العشر الأخير من شعبان عام (٨٣٠ هـ/١٤٢٦ م) فظهر أنه أقرع، فضحك الحاضرون منه، فما كان من هذا المملوك إلا أن سأل السلطان أن يجعله (شاد القرعان)، فما كان من برسباى إلا أن كتب له مرسوما بذلك، وأصبح هذا المملوك يدور على الناس فمن ظن به أنه أقرع كشف رأسه؛ فإن وجده أقرع فعلا أخذ منه ثلاثة دراهم فضة وثلثا[٦٢]، وقد استقر هذا الأمر فترة ثم زال بعد ذلك. بالإضافة لما سبق كانت هناك ضرائب أخري، كالضرائب التى كانت تؤخذ من مصانع الخمور ودور البغاء، وهناك ضريبة المغاني.

من خلال الأحداث السابقة نلاحظ إلى أى مدى سهل على السلاطين المماليك عملية فرض الضرائب على الشعب من أجل جباية الأموال من أى طريق كان، ويبدو أن الهواء الذى تنفسه الناس هو الشيء الوحيد الذى لم يكن عليه ضرائب فى هذا العصر.

ثانيًا- النقود: مما لا شك فيه أن للمال أهمية خاصة فى حياة الإنسان ومعاملاته، فهو الوسيلة التى يتم بها إشباع حاجاته، وهو المعيار الذى تقوم به

السلع، وعلى ذلك فالمال . فى هذه الحالة . هو الوسيط للتبادل فى العمليات التجارية المختلفة، كما أنه الوسيلة لحيازة الثروة. فوضع النقد هو المعيار الذى يقاس به حجم قوة الدول، فقد حظى هذا الأمر باهتمام الدول وعنايتها، فحرصت على أن تكون نقودها سليمة خالية من الغش والتزييف؛ لأن هذا الأمر إذا تطرق إلى عملة بلد ما كان نذيرًا بضعف اقتصادها، وبالتالى انهيارها، لذا اهتمت الدولة الإسلامية – كغيرها من الأمم– بالحفاظ على نقدها، وحرصت على سلامتها من الغش والتدليس، فالنقود المملوكية خلال تلك الحقبة كمثيلاتها من النقود فى العصور الإسلامية الأخرى تتألف من دنانير ذهب ودراهم فضة وعملات نحاسية[٦٣].

إن الذهب هو النقد الذى تقوم به سائر الأعمال، وهو القاعدة فى التعامل. أما من حيث رواج النقود خلال العصر المملوكى الأول (البحري)، فقد كانت النقود الرائجة هى الفضة ثم الذهب المضروب فى دور السكة والمعتمد منها وكان لا يعرف الناس دينارًا غيره، أما الفلوس التى كانت تصنع من نحاس، فقد كانت مخصصة لشراء الأشياء أو السلع الرخيصة فى السعر والتى يقل عن أن تباع بدرهم ونحوه كالخضروات وغيرها من مستلزمات المنزل فى ذلك الوقت[٦٤] .

وفى العصر المملوكى الثانى ضعف النظام النقدي، بسبب سياسة أمراء المماليك الذين أكثروا من ضرب الفلوس النحاسية (شرها فى الفائدة) على حد تعبير المقريزي، حتى صارت هى النقد الرائج، والذى تنسب إليه قيمة الأعمال وأثمان المبيعات بدلا من الذهب والفضة، ونتيجة لذلك قلت الدراهم التى كان الناس يتعاملون بها بل كادت تنعدم[٦٥]، وترتب على ذلك أن أثمان المبيعات صارت تنسب إلى الفلوس فقط دون غيرها وصار الذهب ينسب إلى الفلوس النحاسية، وأصبحت العملة النحاسية الأساس فى التعامل، يليها الذهب

والفضة فى مرتبة ثانية. ودخل الغش والفساد فى ضرب العملة أيضا، حيث ضرب فى الإسكندرية منها شيء أقل من وزن فلوس القاهرة، وتمادى أمرها فى النقصان حتى صار وزن الفلس أقل من ربع درهم [٦٦]، ونتيجة لغش العملات تعامل الناس بوزن هذه العملات وليس بالعدد، وصارت تعاملات الناس من بيع وشراء ودفع أجور البيوت والبساتين ومهور النساء تعتمد على هذه الطريقة. وكان يليها فى المرتبة خلال تلك الحقبة الذهب الإفرنتى (البندقي) الذى كثر تداوله فى مصر وغيرها من بلاد الشرق وأصبح هو النقد المرغوب فيه بسبب دقة سكها ووزنها الثابت[٦٧]

وفى عهد السلطان جقمق (٨٤٢-٨٥٧ هـ/ ١٤٣٨ – ١٤٥٣م) أعيد التعامل بالنقود على أساس العدد، فلما اشتكى له من تكلفتها فى دار الضرب تركها مجهولة الوزن، وفى عهد ابنه المنصور عثمان بن جقمق ضرب دنانير تعرف بـ "المنصورية" تقص قيراطين عن الدينار الأشرف. وفى ربيع أول ٨٥٦ هـ نودى من قبل السلطان بأن لا يزاد فى سعر الدينار على مائتى وخمسة وثمانين درهما، وبدأ الحال فى الفضة إلى الفساد حتى كان من ذلك دولة الأشرف إينال[٦٨]. وكذلك الأشرف إينال عندما ولى الحكم (٨٥٧-٧٦٥ هـ/١٤٥٣ – ١٤٦٠م) ضرب دنانير أطلق عليها " الأشرفية[٦٩].

وفى محرم عام (٨٦١ هـ / ١٤٥٦) تم تحديد سعر الدينار حيث نودى على الدينار بثلاثمائة درهم، وهدّد من زاد فى سعره، وكان قد بلغ ثلاثمائة وسبعين درهما لغش الفضة وكثرتها بأيدى الناس. وكانت الفضة قد فسدت وكثر غشّها الفاحش[٧٠]، وفى شهر صفر ٨٦٨ هـ نودى على الفلوس العُتق بستة وثلاثين درهمًا للرطل، ونودى ببطلان المعاملة بالفلوس مفاردة وأُدخلت جميعها الميزان. وكانت الفلوس قد ضُربت جُدُدًا قبل ذلك، وتُعُومل بها بالعدد، فأبطل ذلك،[٧١] وفى شهر صفر(٨٧٣هـ / ١٤٦٧م)، نودى على الفلوس كل

رطل بأربع وعشرين نُقرة، وكانت قبل ذلك بست وثلاثين، وحصل على الناس تشويش بواسطة هذه المناداة لكونهم يخسرون ثلث أموالهم، وللَّه الأمر[٧٢].
وأسباب تزييف النفود وغشها ما يلي:

أ. دام اتباع سلاطين المماليك سياسة نقدية ثابتة، وسوء الإدارة.
ب. ترك سلاطين المماليك الحرية لرجال دولتهم من الأمراء فى جمع الأموال دون رقيب.
ج. الكم الهائل من الضرائب السنوية والشهرية واليومية.
د. عدم الاعتداد بصحة العدد فى النقود بصحة وزنها.
هـ. تعدد أنواع النقود المستخدمة فى التعامل، وكثرة نفقات سلاطين المماليك[٧٣]

خلاصة الأمر أن هذا الاضطراب فى شأن العملة المملوكية بجعل الفلوس النحاسية – والتى كانت من قبل لشراء الأشياء رخيصة الثمن . أساسًا للمعاملات وإليها تنسب قيمة الأعمال، وجعل الذهب والفضة تالين له فى المرتبة، واتباع كل سلطان من سلاطين المماليك سياسة إصدار عملة جديدة عند توليه الحكم وإلغاء عملة سابقه من السلاطين، وعدم ثبات وزن العملة وعيارها وسعرها، وكذلك ظهور الغش والتزييف فيها، وانتشار العملات الأجنبية، وكل هذا استمر حتى نهاية العصر المملوكي. وأخيرا نلاحظ أن الحياة الاقتصادية فى مصر كانت غير مستقرة بسبب تلاعب سلاطين المماليك بالعملة، وحدوث الفتن والمنازعات بين طوائف المماليك، فضلا عن أن أهل مصر كانوا يعيشون تحت رحمة فيضان النيل، فاذا انخفض الفيضان حدثت أزمة اقتصادية فى البلاد، وارتفعت الأسعار واشتد الجوع، وربما انتشر الطاعون فى البلاد وسقط الموتى فى الطرقات دون أن يجدوا من يدفنهم.

الخاتمة (النتائج والتوصيات)

مرّت الحالة الاقتصادية فى مصر خلال فترة العصر المملوكى بالعديد من التقلبات الداخلية نتيجة الظروف السياسية التى مرت بها الدولة آنذاك. حيث تغيرت الأنظمة الملكية بشكل واضح نتيجة تغير الملوك والسلاطين وهذا بالتالى أثر على طبيعة الأنشطة الاقتصادية، لذلك نجد أنَّ لتأثير الحالة السياسية والاستقرار السياسى دورًا بالغًا على الحياة الاقتصادية وهذا ليس فى مصر فحسب وإنما فى أغلبية الدول التى مرت بها الدول فى تلك الحقبة. ومن خلال دراسة واقع الحياة الاقتصادية فى مصر خلال فترة العصر المملوكي، توصلت الدراسة إلى **النتائج** الآتية:

١. كان للملوك والسلاطين دور هام وبارز فى تحديد شكل الحياة الاقتصادية فى الدولة، وهذا بدا بوضوح من خلال التغيرات التى كان يجريها الملوك عندما يعتلون العرش حيث يقومون بتغيير ملكيات الأراضى وفق ما ينسجم مع مصالحهم وحواشيهم.
٢. لم يكن للدولة دورٌ أساسيٌّ فى حماية الفلاح المصري، فقد كان التركيز فقط على الإنتاج، حتى أنّ المحاصيل التى كانت مخصصة للفلاحين للعيش عليها محددة وكانت أوضاعهم صعبة جدًا وربما هذا كان سببًا فى الفشل والتراجع الاقتصادى فى مصر خلال تلك الفترة. وخاصة ما تعرض له الفلاحون آنذاك من الغزوات التى كانت تحصل ضدهم من قبل العربان وقطاعى الطرق دون حمايتهم من قبل المماليك.
٣. كانت التجارة من المظاهر الأساسية للنشاط الاقتصادى المملوكي، وسن المماليك أنظمة خاصة لمراقبة هذا النشاط وعمليات البيع والشراء للتأكد من جودة السلع ومنعًا للتلاعب بالأسعار، وعلى المستوى الخارجى شهدت التجارة ازدهارًا عظيمًا بسبب وجود طريق التجارة الدولى وهو البحر

الأحمر الذى يمر من دولة المماليك، مما جعل مصر تقوم بدور الوسيط التجارى بين دول الشرق والغرب.

٤. حالة الطمع والجشع الذى وصل إليه سلاطين المماليك الجراكسة إلى احتكارهم بعض السلع والغلات الهامة، مما أحنق عليهم تجار دول الغرب، ودفعهم إلى اكتشاف طريق آخر للتجارة، هو طريق رأس الرجاء الصالح، لكن سياسة المماليك الاحتكارية لم تكن إيجابية وإنما انعكست على تجارتهم مع دول العالم الأخرى وما أدى إلى تدهورها نتيجة الغلاء وارتفاع الأسعار والنهب، والفساد وظلم الجلبان.

٥. اتسمت الأنشطة الصناعية فى عصر المماليك بالازدهار، وذلك نظرا لكثرة الثروة، وقد حرص المماليك على ازدهار بعض الصناعات كصناعة السفن والصناعات الحربية، والمنسوجات، والمعادن، والبرونز والنحاس والذهب والفضة، وكذلك صناعة الزجاج، كما اشتهرت بعض الصناعات كصناعة السكر والخشب والمصنوعات الجلدية.

٦. كانت السياسة المالية للمماليك تقوم بشكل أساسى على الضرائب فى تمويل الدولة، حيث كانت دولة المماليك دولة عسكرية تستمد شرعيتها وأسباب وجودها من حالة الحرب الدائمة، ولتمويل أنشطتها العسكرية كانت الضرائب مكونًا أساسيًّا من الاعتمادات المالية للدولة. كما شهد النظام النقدى ضعفًا بسبب سياسة أمراء المماليك الذين أكثروا من ضرب الفلوس النحاسية (شرها فى الفائدة).

التوصيات– توصى الدراسة بما يلي:

- الدراسات التاريخية ضرورية، لذلك لا بد من الاستمرار بشكل دائم فى العودة إلى المخطوطات التاريخية والتوقف عندها ودراستها ومقاطعتها مع غيرها من الدراسات الأخرى لمعرفة الحالة التاريخية التى كانت

سائدة فى القديم لما لها من أهمية وأثر واضح على طبيعة الحياة العامة للناس من جهة، ولتكوين الدول على مر التاريخ من جهة أخرى.

- دراسة حالة الدولة المملوكية ضمن فترات زمنية أخرى ولمؤرخين عرب وغير عرب وذلك للوصول إلى نتائج موضوعية أكثر.
- التركيز أكثر على الدراسات التاريخية التخصصية مثلًا ما يتعلق بالشأن الاجتماعى أو السياسى أيضًا.

الهوامش

١ – زين الدين عبد الباسط بن خليل بن شاهين الحنفي، الروض الباسم في حوادث العمر والتراجم، تحقيق عمر عبد السلام تدمر، المكتبة العصرية، صيدا بيروت ٢٠١٤ م .–١٤٣٥هـ، ج١، ص٨.

٢ – محمد محمد عامر، الروض الباسم في حوادث العمر والتراجم، لعبد الباسط بن خليل (٨٤٤–٩٢٠هـ)، ص٦٢.

٣– تقي الدين المقريزي (ت ٨٤٥هـ/١٤٤٢)، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ، ج٢، ص٤٢١.

٤ – المصدر السابق نفسه.

٥ – عبد الباسط خليل ابن شاهين، المجمع المفنن بالمجمع المعنون، تحقيق عبد الله محمد الكندري، المجلد الأول، مركز فهد بن محمد بن نايف الدبوس لحفظ التراث، الكويت دار البشائر الإسلامية، الطبعة الاولي، ٢٠١١م –١٤٣٢ هـ، ص١٠.

٦ – محمد مصطفي زيادة، المؤرخون في مصر في القرن الخامس عشر– التاسع الهجري، القاهرة، ١٩٥٤، ص٧١

٧ – محمد محمد عامر، الروض الباسم في حوادث، مرجع سابق، ص٦٥.

٨ – محمد كمال الدين عز الدين، عبدالباسط الحنفي مؤرخا، مرجع سابق، ص٣٤.

٩ – عبد الباسط ابن شاهين، الروض، مصدر سابق،ج١، ص٤٢ و ص٢٢٠.

١٠ – عزالدين، محمد كمال الدين: الحياة العلمية في مصر في عهد المماليك الجراكسة – دراسة عن التاريخ والمؤرخين (٧٨٤ – ٩٢٣ هـ، ١٣٨٢ – ١٥١٧م)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، عام ١٩٨٩م، ص٥١.

١١ – صحيفة الإتحاد، ابن خليل صاحب أخر رحلة مشرقية إلي المغرب والأندلس، عمرو أبو الفضل،٢٣ يونيو ٢٠١٢، www.alittihad.ae

١٢ – ابن شاهين، الروض، مصدر سابق، ج١،ص٨٥

١٣ – أبو العباس القلقشندي (ت٨٢١ هـ/١٤١٨م)، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، المطبعة الأميرية بالقاهرة، ١٩١٣ م، ج٢، ٤٣٢)

١٤ – أبو المحاسن جمال الدين يوسف ابن تغري بردي (ت ٨٧٤هـ/١٤٧٠م)، حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور، تحقيق محمد كمال الدين عز الدين، عالم الكتب – بيروت، ط١، ١٩٩٠م–١٤١٠هـ، ج٢، ص٤٦٩؛ السخاوي(ت٩٠٢هـ)، الضوء اللامع لاهل القرن التاسع، ج٣، م ١٩٣.

١٥ – زين العابدين محمد بن أحمد ابن إياس (ت٩٣٠هـ / ١٥٢٣م)، بدائع الزهور في وقائع الدهور، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢ ج٢، ص ٢٩٩)

١٦ – شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ/ ١٤٤٩م)، انباء الغمر بأبناء العمر، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مصر، ١٩٦٩م، ج٧، ١٦. للمزيد.. انظر: أبو المحاسن جمال الدين ابن تغري بردي (ت ٨٧٤هـ/١٤٧٠)، المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، تحقيق محمد محمد الأمين، لهيئة المصرية العامة للكتاب، ج٤، ٢٣٨ – ٢٣٩

١٧– أبو المحاسن جمال الدين بن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر، ج:١٥، ص٢٦٣).

١٨ – بن تغري بردي، ابو المحاسن جمال الدين، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر، ج١٦، ص ١٣.

١٩ – عبد الباسط بن خليل بن شاهين الملطي (٩٢٠ هـ /١٥١٤ م)، الروض الباسم في حوادث العمر والتراجم، تحقيق عمر عبد السلام، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ٢٠١٤ –١٤٣٥، ج٣، ص٣٧٢؛ابن شاهين: نيل الأمل في ذيل الأمم، تحقيق عمر عبد السلام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ٢٠٠٢، ج ٦، ص ٣١٥

٢٠ – سعيد عاشور: العصر المماليكي في مصر والشام، دار النهضة العربية، القاهرة، ط٢، ١٩٧٦م ص٣٢٥.

٢١ – القلقشندي، صبح الاعشي، مرجع سابق، ج٣، ص٤٤٨ –٤٤٩، وغرس الدين خليل بن شاهين الطاهري، (والد المؤرخ ت٨٧٣ /١٤٦٨)، زبدة كشف الممالك بين الطرق و المسالك،، تحقيق بولس راويس، باريس، المطبعة الجمهورية، ١٨٩٣ م، ص ١٢٨ و١٢٩.

٢٢ – القلقشندي، صبح الاعشي، المرجع السابق نفسه.

٢٣ – تقي الدين المقريزي، (ت ٨٤٥ / ١٤٤٢م)، السلوك لمعرفة دول الملوك، دار الكتب، القاهرة، ١٩٩٦ م، ج٢، ص ٧٢٠ –٧٢٤.

٢٤ – ابن شاهين، نيل الأمل، مصدر سابق، ج٥، ص٢٢٢، وأيضا في ابن إياس، وبدائع الزهور ج٢، ٢٥٥.

٢٥ – امير مجلس: مشرف وحارس على كرسي وسرير السلطان، وراس نوبة: المشرف على المماليك السلطانية مزيد من التفاصيل، انظر القلقشندي، صبح الاعشي، ج٥، ص٤٢٧

٢٦ – ابن شاهين، الروض الباسم، مصدر سابق، ج٢، ٣٣١، ونيل الأمل، ج ٦، ص ١٨٤؛ تغري بردي، النجوم الزاهرة ١٦، ٢٨٧، ابن إياس، وبدائع الزهور، ٢، ص ٤٢٢

٢٧ – ابن شاهين، الروض الباسم، مصدر سابق، ج٣، ١٤٢\ نيل الأمل ٦/ ٢٤٦؛ وابن إياس، بدائع الزهور ٢/ ٤٤٠، ٤٤١)

٢٨ – ابن شاهين، نيل الأمم، مصدر سابق، ج٥، ٣٤٤

٢٩ – الدوادار: حامل دواة السلطان. من وظائفه إبلاغ الرسائل عن السلطان، انظر القلقشندي، صبح الأعشي، ج٥، ٤٣٤

٣٠ – ابن إياس، بدائع الزهور، مصدر سابق، ج٣، ص٤٢

٣١ – ابن شاهين، نيل الأمم، مصدر سابق، ج٥، ٣٤٠

٣٢ – تقي الدين المقريزي (ت ٨٤٥هـ/١٤٤٢)، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الاولي، ١٤١٨ هـ، ج٢، ٢٢٩.

٣٣ – سعيد عاشور، الأيوبيين والمماليك في مصر والشام، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٦، ص ٣١٥.

٣٤ – مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ الإسلامي العصر المملوكي، دار أسامة للنشر، الأردن، عمان، ٢٠٠٩، ص٢٣٨

٣٥ – مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ الإسلامي العصر المملوكي، مرجع سابق، ٢٣٧.

٣٦ – سعيد عاشور، العصر المماليكي، مرجع سابق، ص ٣٠٨.

٣٧ – ابن شاهين، الروض الباسم،، مصدر سابق ج٢، ص٨٥

٣٨ – مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ الإسلامي العصر المملوكي، مصدر سابق، ١٧١

٣٩ – تقي الدين المقريزي (ت ٨٤٥–١٤٤٢م): إغاثة الأمة بكشف الغمة، تحقيق كرم حلمي، عين للدراسات والبحوث، القاهرة، ٢٠٠٧، ط١، ص ٦٩

٤٠ – ابن شاهين، نيل الأمم، مصدر سابق، ج٥، ص٣٠٠

٤١ – ابن شاهين، الروض الباسم، مصدر سابق، ج٣، ٤٣

٤٢ – الخازندار: وكيل الخزانة أو وكيل المال، ومهامه حراسة مال السلطان، وتوزيع الهدايا في بعض المناسبات.. القلقشندي، صبح الاعشي، ج٥، ٤٣٥.

٤٣ – ابن شاهين، نيل الأمل، مصدر سابق، ج٦، ص٢٠٩ –٢١٠، أيضًا في، بدائع الزهور، ج٢، ص٤٢٨.

٤٤ – ابن شاهين، الروض الباسم، مصدر سابق، ج٣، ٤٥.

٤٥ – ابن شاهين، الروض الباسم، مصدر سابق، ج٣، ص ٩٩.

٤٦ – ابن شاهين، الروض الباسم، مصدر سابق، ج٣، ١٠٢ و١٠١.

٤٧ – المقريزي، السلوك، مصدر سابق، ج١، ٥١٢..

٤٨ – المقريزي، المواعظ، مصدر سابق، ج٢، ١٩٤ و١٩٧.

٤٩ – ابن شاهين، . نيل الأمم، مصدر سابق، ج٦، ٦٥ – ٦٤.

٥٠ – المقريزي، المواعظ والاعتبار، مصدر سابق، ج٢، ١٠٥

٥١ – ذكي محمد حسن، فنون الإسلام، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٤٨ م، ص ٤٦٢.

٥٢ – المرجع السابق نفسه.
٥٣ – المقريزي، المواعظ، والاعتبار، مصدر سابق، ج٢، ٢٣١.
٥٤ – سعيد عاشور: العصر المماليكي في مصر والشام، مرجع سابق ص ٢٩٦.
٥٥ – علي السيد علي، بحوث في التاريخ الاجتماعي في العصر المملوكي، القاهرة المجلس الأعلى للثقافة، ط١، ٢٠١٤، ص١٥٧
٥٦ – عبد الملك بن حسين بن عبد الملك العصامي المكي (ت ١١١١هـ) سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي، المحقق: عادل أحمد عبد الموجود- علي محمد معوض: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م، ج٤، ص٥٣.
٥٧ – مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ الإسلامي: العصر المملوكي، مرجع سابق، ٢٤٣ –٢٤٤.
٥٨ – ابن شاهين، الروض الباسم، مصدر سابق، ج١، ص١٨٧.
٥٩ – مفيد الزيدي موسوعة التاريخ الإسلامي: العصر المملوكي، مرجع سابق، ٢٤٣ –٢٤٤.
٦٠ – ابن شاهين، الروص الباسم، مصدر سابق، ج٣، ٣٧٧ \ ونيل الأمل، ج٦ / ٣١٦.
٦١– ابن شاهين، نيل الأمم، مصدر سابق، ج٥، ٢٩٤
٦٢ – ابن حجر، أنباء الغمر، مصدر سابق، ج ٣، ص٣٨٣
٦٣ – إسماعيل أحمد الدردير، تزييف النقود في عصر سلاطين المماليك، مجلة كلية اللغة العربية،، جامعة الأزهر بأسيوط، ع ٢٧، ٢٠٠٨ م، ص ٥١٣،
٦٤ – المقريزي، إغاثة الامة، مصدر سابق، ٥٨ –٥٩).
٦٥ – المقريزي، إغاثة الامة، مصدر سابق، ص٦٢).
٦٦ – إسماعيل أحمد الدردير، تزييف النقود في عصر سلاطين المماليك، مرجع سابق، ص ٥١٥).
٦٧ – القلقشندي، صبح الاعشي، مصدر سابق، ج ٣، ٤٣٧).
٦٨ – ابن شاهين، نيل الأمم، مصدر سابق، ج٥، ٣٥٧
٦٩ – محمد بن مجمد بن خليل الأسدي ،غير معلوم تاريخ الوفاة بالتحديد وكان حيا ٨٥٥ هـ)، التيسير والاعتبار والاختبار فيما يجب من حسن التدبير والتصرف والاختيار، دار الفكر العربي، ١٩٦٨، ص١٢٨، ١١ابن تغري بردي، النجوم، مصدر سابق، ١٦، ١٠٢
٧٠ – ابن شاهين، نيل الأمم، مصدر سابق، ج٦، ١٠)
٧١ – ابن شاهين، الروض الباسم، ج٢، ٣٠١ ؛ نيل الأمل، مصدر سابق، ج٦/، ١٨٠.
٧٢ – ابن شاهين، الروض الباسم، مصدر سابق، ج٤، ٢٠.
٧٣ – إسماعيل أحمد ، تزييف النقود، مرجع سابق، ٥٢٤ –٥٢٦.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا- المصادر:

١. ابن إياس، زين العابدين محمد بن أحمد (ت٩٣٠/ ١٥٢٣م)، بدائع الزهور فى وقائع الدهور، تحقيق محمد مصطفى، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، ١٤٠٤ هـ /١٢٠٥م

٢. ابن تغرى بردي، أبو المحاسن جمال الدين (ت ٨٧٤هـ/١٤٧٠م)، المنهل الصافى والمستوفى بعد الوافي، نحقيق محمد محمد الأمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ج٤، ٢٣٨ –

٣. ابن تغرى بردى، أبو المحاسن جمال الدين، النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر، ج ١٥، ص٢٦٣).

٤. ابن تغرى بردى، أبو المحاسن جمال الدين يوسف (ت ٨٧٤هـ/١٤٧٠م)، حوادث الدهور فى مدى الأيام والشهور، تحقيق محمد كمال الدين عز الدين، عالم الكتب – بيروت، ط١، ١٩٩٠م-١٤١٠هـ، ج٢، ص٤٦٩.

٥. ابن حجر العسقلانى، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن على (ت٨٥٢هـ/ ١٤٤٩م)، انباء الغمر بأبناء العمر، تحقيق حسن حبشى، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مصر، ١٩٦٩م، ج٧.

٦. الأسدى، محمد بن مجمد بن خليل (غير معلوم تاريخ الوفاة التحديد وكان حيًّا ٨٥٥ هـ)، التيسير والاعتبار والاختبار فيما يجب من حسن التدبير والتصرف والاختيار، دار الفكر العربى، ١٩٦٨.

٧. السخاوى، شمس الدين أبو الخير محمد (ت٩٠٢هـ / ١٤٩٧م)، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، دار مكتبة الحياة – بيروت، ج٣.

٨. ابن شاهين، عبد الباسط بن خليل، (ت ٩٢٠ هـ/١٥١٤م): الروض الباسم فى حوادث العمر والتراجم تحقيق عمر عبد السلام، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٤.

٩. ابن شاهين، عبد الباسط بن خليل (ت ٩٢٠ /١٥١٤م) : نيل الامل فى ذيل الأمم، تحقيق عمر عبدالسلام، مكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢.

١٠. ابن شاهين، عبدالباسط بن خليل: نزهة الاساطين فيمن تولى مصر من السلاطين، تحقيق محمد كمال الدين عز الدين،القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.

١١. غرس الدين خليل بن شاهين الطاهري، (والد المؤرخ ت٨٧٣هـ/١٤٦٨م)، زبدة كشف الممالك بين الطرق والمسالك، تحقيق بولس راويس، باريس، المطبعة الجمهورية، ١٨٩٣م.

١٢. القلقشندي، تقى الدين أحمد بن على (ت ٨٢١هـ/١٤١٨م): صبح الأعشى فى صناعة الإنشاء، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٧م.

١٣. المقريزي، تقى الدين أحمد (ت٨٤٥هـ /١٤٤٢م): السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق، سعيد عبد الفتاح عاشور، القاهرة، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٧١م.

١٤. المقريزى ،تقى الدين (ت ٨٤٥-/١٤٤٢م): إغاثة الأمة بكشف الغمة، تحقيق كرم حلمى، عين للدراسات والبحوث، القاهرة، ٢٠٠٧، ط١، ص ٦٩

١٥. المقريزي، تقى الدين (ت ٨٤٥هـ/ ١٤٤٢)، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ، ج٢.

ثانيًا- المراجع العربية:

١. ذكى محمد حسن، فنون الإسلام، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٤٨م.
٢. سعيد عاشور: العصر المماليكى فى مصر والشام، دار النهضة العربية، القاهرة، ط٢، ١٩٧٦م.
٣. سعيد عاشور، الأيوبيون والمماليك فى مصر والشام، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٦
٤. على السيد على، بحوث فى التاريخ الاجتماعى فى العصر المملوكى، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ط١، ٢٠١٤
٥. محمود شاكر، التاريخ الإسلامى العهد المملوكي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة (٥)، ٢٠٠٠م.
٦. مفيد الزيدى، موسوعة التاريخ الإسلامى: العصر المملوكى، دار أسامة للنشر، الأردن، عمان، ٢٠٠٩م.

ثالثاً- الرسائل الجامعية والدوريات:

٧. إسماعيل أحمد الدردير، تزييف النقود فى عصر سلاطين المماليك، مجلة كلية اللغة العربية، جامعة الازهر بأسيوط، ع ٢٧، ٢٠٠٨م.
٨. عز الدين، محمد كمال الدين: الحياة العلمية فى مصر فى عهد المماليك الجراكسة: دراسة عن التاريخ والمؤرخين (٧٨٤ – ٩٢٣ هـ، ١٣٨٢ – ١٥١٧م)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، عام ١٩٨٩م.
٩. محمد محمد عامر، الروض الباسم فى حوادث العمر والتراجم، لعبد الباسط بن خليل (٨٤٤-٩٢٠هـ).